

خلال الملتقى العلمي لكلية القانون في جامعة قطر .. د. الخلفي:

التشريعات القانونية تعزز استقامة المجتمع

كما سعى هذا الملتقى إلى تسليط الضوء على الأفق المستقبلية لتطوير قانون المسؤولية الذي يظل شديد التأثير باعتبارات إنسانية متنوعة وشديد التأثير في المجتمع؛ كونه يشمل مجالات واسعة من العلاقات الاجتماعية.

الفرنسية والمعهد الفرنسي في قطر . وسعت كلية القانون من خلال تنظيم هذا الملتقى إلى تقديم نظرة شاملة عن المسؤولية المدنية، من خلال دراسة جميع الجوانب الكلاسيكية والحديثة من المسؤولية، سواء كانت تطرح ضمن الشريعة العامة أو ضمن القوانين الخاصة.

الدوحة - الشرق

نظمت كلية القانون في جامعة قطر الملتقى العلمي بعنوان «المسؤولية القانونية: عناصر الثبات ومجالات التطور»، برعاية مكتب الأستاذة غادة محمد درويش للمحاماة، وبالتعاون مع السفارة



ألقى الدكتور محمد عبدالعزيز الخلفي عميد كلية القانون كلمة جامعة قطر قال فيها: "إن ملتقانا اليوم يتناول بالبيان موضعاً ذا أهمية بالغة على صعيد تنظيم علاقات المجتمع، فقواعد المسؤولية من أهم الأطر القانونية التي تعمل على تعزيز استقامة المجتمع وتنظيم العلاقات على تباينها وحماية المصالح رغم تعارضها، وذلك بصياغة قواعد عامة ومجردة تضمن إزالة الأضرار وجبر المضار، بما يكفل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع وتعزيز روح السلم الاجتماعي. ومن هذا المنطلق جاء تنظيم هذا الملتقى العلمي، بجهود مخصصة من الكلية ونادي الثقافة القانونية الفرنسية التابع لها، وبرعاية كريمة من مكتب الأستاذة غادة درويش للمحاماة، وشراكة فاعلة من السفارة الفرنسية والمعهد الفرنسي بدولة قطر."

د. محمد الخلفي يخاطب الملتقى



العميد وعدد من المشاركين في لقطة جماعية

السفير الفرنسي: طرح مجالات إضافية للتعاون مع جامعة قطر

الثقافة القانونية الفرنسية الذي أسسته كلية القانون بالتعاون مع السفارة الفرنسية عام 2015، والذي يهدف إلى نشر الثقافة القانونية الفرنسية، ويشجع التبادل والتفاعل بين كليات القانون الفرائكوفونية عبر الأبحاث المشتركة. وقد طرح الملتقى أربعة محاور، وهي: مواضيع تقديمية، المسؤوليات المهنية، المسؤولية عن فعل الغير، المسؤوليات عن ضرر الأشياء، وتم تناولها من خلال متحدثين أكاديميين.

تقديرها لـ "نادي الثقافة القانونية الفرنسي" بكلية القانون والسفارة الفرنسية في قطر على جهودهم الدؤوبة في سبيل تنمية الوعي بالثقافة القانونية الفرنسية من خلال عقد مثل هذه الفاعليات القانونية التي سيكون لها عظيم الأثر في إثراء المكتبة القانونية القطرية وتقديم بحوث تتضمن توصيات يمكن أن يستفيد منها المشرع القطري، ولقد أبدت الأستاذة غادة درويش الاستعداد الكامل لدعم التواصل والتعاون بين مكتب غادة درويش للمحاماة وبين جميع المؤسسات العلمية والبحثية في الدولة، بما يخدم العلم القانوني ويعود على المجتمع القانوني في دولة قطر بمزيد من النجاح والتطور".

وتم توزيع الشهادات على الطلبة الذين أنهوا 16 ساعة تدريب في المصطلحات القانونية الفرنسية، وهي دورة تدريبية نظمها نادي

الذي تم إنشاؤه في عام 2015، كما شهد عام 2016 افتتاح الركن الفرنسي في المكتبة الدولية لمكتبة جامعة قطر. واعتزم الحفاظ على هذا الزخم من خلال طرح مجالات إضافية للتعاون في عام 2017.

وألقت الأستاذة غادة درويش الشريك المدير في مكتب غادة درويش للمحاماة، كلمتها الترحيبية وعبرت من خلالها عن خالص

تعزيز العلاقات

وكانت كلمة ضيف الشرف، لسعادة السفير ايريك شوفالييه- سفير الجمهورية الفرنسية لدى دولة قطر، الذي أشاد بجودة التعاون المستمر مع جامعة قطر، قائلاً "إن علاقتنا مع جامعة قطر تزداد قوة كل عام. بالإضافة إلى "نادي الثقافة القانونية الفرنسية"